مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 11 العدد: 01 السنة 2022 ص 679 - 696

تاريخ الإرسال: 2021/09/01 تاريخ القبول:2021/10/28

دور التمويل المصرفي الإسلامي في التضخم مع الإشارة إلى حالة الجزائر للفترة (2010-2020)

The role of Islamic banking finance in inflation with reference to the case of Algeria for the period 2010-2020

ط.د دليمي محمد أمين*[1]، د. سلكة أسماء[2]

[1]جامعة تامنغست (الجزائر) ، M.DLIMI@cu-tamanrasset.dz

[2]جامعة تامنغست (الجزائر)، happyasma2008@hotmail.fr

مخبر العلوم والبيئة جامعة تامنغست

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على ماهية التمويل الإسلامي، وتناولنا أهم الصيغ والمنتجات التمويلية التي تقدمها المصارف الإسلامية كبديل عن التمويل التقليدي، وإبراز العلاقة بين التضخم والتمويل المصرفي الإسلامي مع الإشارة إلى حالة الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى وجود تطور في حجم التمويلات التي تقدمها المصارف الإسلامية في الجزائر، بالموازاة مع نمو حجم الودائع، ومشكلة التضخم تتأثر بعدة عوامل من بينها حجم التمويل المصرفي الإسلامي، ولكن بنسب ضعيفة، فالتضخم ناجم عن اختلالات هيكلية منها الاعتماد على المحروقات، وارتفاع تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى التوسع في الإنفاق العام في فترات ارتفاع أسعار البترول.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، البنك الإسلامي، التضخم.

تصنيفات JEL: G24، G21، E31.

*المؤلف المرسل

Abstract:
The study aims to identify the nature of Islamic finance, and we dealt with the most important financing formulas and products offered by Islamic banks as an alternative to traditional finance, and to highlight the relationship between inflation and Islamic banking finance with reference to the case of Algeria.
The study concluded that there is a development in the volume of finance provided by Islamic banks in Algeria, in parallel with the growth in the volume of deposits, and the problem of inflation is affected by several factors, including the volume of Islamic banking finance, but at weak rates. Inflation is caused by structural imbalances, including dependence on fuel, and high production costs. In addition to the expansion of public spending during periods of high oil prices.
Keywords: Islamic finance, Islamic bank, inflation.
JEL Classification Codes: G24 ،G21 ،E31

مقدمة:

إنّ ضرورة استمرار النشاط الاقتصادي تقتضي البحث الدائم عن مصادر تمويل للمؤسسات لضمان مواصلة خلق الثروة وزيادة الإنتاجية من جهة، والبحث عن سبل تصريف وتسويق المنتجات من جهة أخرى، ويعد التمويل من أم العقبات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية والمستثمرين في ظل الشروط الصعبة التي تضعها مؤسسات الإقراض للحصول على التمويل.

وتعد المصارف الإسلامية من أهم مصادر التمويل لما تستقطبه من مدخرات المؤسسات والعملاء بسبب الإقبال المتزايد عليها كونها تتعامل بالأحكام الشرعية، وهو ما كان عائقا في تعاملات البنوك التقليدية مع الجمهور، إلا أن التوسع في منح الائتمان وعدم الدراسة الجدية للمشروع يمكن أن يؤدي إلى خلق نقود دون خلق ثروة أو منتج وهو ما يؤدي إلى التضخم.

وعليه نطرح الإشكالية التالية:

هل يمكن أن تؤثر آليات التمويل المصرفي الإسلامي في معدل التضخم؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أهمية موضوع الصيرفة الإسلامية، ذو السمة الاجتماعية والاقتصادية، والذي يعد اتجاه الدولة في الوقت الحاضر، لما توفره من تعبئة للمدخرات وحصولها على قبول المجتمع الجزائري.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على أهم أساليب التمويل المصرفي الإسلامي، والمنتجات المعتمدة في البنوك الإسلامية الجزائرية، وكذا التعريف بالتضخم وعلاقته بالتمويل المصرفي الإسلامي.

منهجية البحث:

ستتم معالجة البحث باستخدام المنهج الاستنباطي بشقيه الوصفي لتناول الأدبيات النظرية للدراسة، والتحليلي لدراسة وتحليل النتائج المتوصل إليها، وذلك وفق الخطة التالية:

1- ماهية التمويل المصرفي الإسلامي؛
2- التضخم وعلاقته بالتمويل الإسلامي؛
3- التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر و معدل التضخم.

1- ماهية التمويل المصرفي الإسلامي:

التمويل الإسلامي هو تقديم خدمة مالية أو منتج يتم تنفيذه بشكل أساسي للامتثال للمبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية، والمصادر الرئيسة للتشريع هي القرآن الكريم، والحديث، والسنة، والإجماع، والقياس والاجتهاد[1].

فمنذ النشأة اقتصر دور البنوك الإسلامية على تقديم خدمات تقليدية مثل: فتح الحسابات للعملاء، سداد المدفوعات وغيرها من الخدمات المالية البسيطة، ومع تطورها ابتكرت أنشطة ومنتجات تمويلية تتماشى مع متطلبات مختلف العملاء وبما لا يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما ميزها عن باقي البنوك التقليدية.

1-1 تعريف البنك الإسلامي:

هناك عدة تعاريف للبنك الإسلامي نذكر منها:

هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي، مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا أو عطاءا.[2]

المصرف الإسلامي هو[3]: "مؤسسة مالية ومصرفية اقتصادية واجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات، وتعمل على استخدامها الاستخدام الأمثل مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال، كما تساهم في تحقيق التكافل الاجتماع يفي المجتمع، وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع".

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف البنوك الإسلامية بأنها مؤسسات مالية ومصرفية تعمل جمع المدخرات وتوظيفها مع الالتزام في جميع معاملاتها بمبادئ الشريعة الإسلامية (تحريم الربا أخذا وعطاء)، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبما يخدم التكافل الإسلامي ومصلحة العامة للمجتمع.

2-1 قواعد ومبادئ التمويل المصرفي الإسلامي:

يلتزم البنك الإسلامي بمجموعة من القواعد عند استثمار مدخرات عملائه وهي:

أ/ قاعدة الغنم بالغرم: أي أن الحق في الحصول على الربح يكون بمقدار تحمل المشقة (الخسائر أو الأخطار)، وبما أن عميل البنك هو شريكه في أعماله، فان الحق في الربح (الغنم) يكون بمقدار الاستعداد لتحمل الخسارة أي (الغرم).[4]

ب/ قاعدة الخراج بالضمان: ويقصد بها أن من ضمن أصل الشيء جاز أن يحصل على ما تولد عنه من عائد.[5]

ومثال ذلك حصول العميل على قرض من المصرف الإسلامي، فيصبح ضامنا له باعتباره المالك الجديد ويتوجب عليه رد مثله، كما جاز له ما تولد من أرباح جراء استثمار القرض.

ج/ **تحريم التعامل بالفوائد (الربا):** وهي الزيادة في القرض نتيجة التأجيل، أو التخلي عن السيولة، أو الانتظار، حيث يحرم التعامل بها سواء أخذا أو عطاء.[6]

د/ عدم اكتناز المال: فالبنك الإسلامي مطالب بتنمية واستثمار المال، باعتباره مستخلفا فيه، ووكيلا عن أصحابه المودعين، وتوظيفه فيما يخدم مصلحة المجتمع، وباعتباره أصلا من أصوله يتعين عليه استثماره وعدم اكتنازه وتعطيله عن أداء وظيفته.[7]

ه/ تحريم الغرر الفاحش: وهو من مفسدات عقود المعاوضات، فالغرر هو الخطر الناتج بالأصل(سلعة أو مال) موضع المعاوضة أو عدم وجوده، أو عدم القدرة على التسليم.[8]

1-3 آليات التمويل المصرفي الإسلامي: تقوم المصارف الإسلامية بعمليات تمويل مختلفة تهدف جميعها إلى تدعيم التنمية في المجتمع وتهدف كلها إلى تحقيق الربح الحلال ومن أبرز أساليب التمويل البنكي الإسلامي نذكر الآتي:

1-3-1 التمويل القائم على أساس المداينات

أ/ التمويل بالمرابحة: هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم، وهي أحد بيوع الأمانة التي يجب فيها معلومية الثمن والتكلفة التي تحملها المشتري (المصرف) في الحصول على السلعة.[9]

والمرابحة في المصرف الإسلامي تتم عن طريق تقديم طلب للبنك بشراء سلعة معينة وبيعها للعميل مقابل ربح محدد، وتأتي هذه الصيغة التمويلية لتلبية احتياجات العملاء.

ب/ التمويل بالسلم: هو عقد يتم بموجبه التمويل بالشراء المسبق لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو بيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع(العميل) بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن المسبق الذي يدفعه المشتري (البنك).[10]

ج/ التمويل بالإجارة: وطريقته المصرفية تتم في صورتين:[11]

- ✓ أن تقوم المؤسسة المصرفية بشراء الأصول الثابتة كالمباني أو الآلات الكبيرة، تم تؤجرها للعملاء مقابل مبالغ مالية دورية؛

✓ أو أن ينتهي الإيجار بالتمليك، حيث يتملك العميل الأصول الثابتة التي استأجرها من المصرف، وذلك من خلال اتفاق بينهما، على أن تنقل الملكية بعد سداد كامل الأقساط.

د/ التمويل بالاستصناع: هو عقد على شراء منتج محدد المواصفات، ممكن الصنع، ويسلم في موعد معلوم بثمن معلوم،[12] وللمؤسسة المصرفية أن تقوم بتوسيط نفسها لدفع قيمة السلعة المصنعة للصانع بدلاً من العميل.

ومن فوائد الاستصناع أنه يشجع الإنتاج والعمل وتشغيل الأيدي العاملة ويزيد النشاط الاقتصادي ويؤمن عملية التسويق.

1-3-2 التمويل القائم على أساس المشاركات:

أ/ التمويل بالمضاربة: تقوم المضاربة على المزاوجة بين العمل ورأس المال، حيث يساهم المصرف برأس ويساهم العميل بالعمل، على أن يتقاسما الربح وفق نسب محددة في العقد مسبقا، وفي حالة الخسارة يتحملها صاحب رأس المال أي المصرف ما لم يثبت تقصير أو تهاون من العميل.[13]

ب/ التمويل بالمشاركة: هي عقد بين اثنين أو أكثر على أن يكون الأصل رأس مال، والربح أو الخسارة مشتركا بينهم حسب ما يتفقون عليه، وعبارة الأصل هنا تشير إلى أن رأس المال قد يكون مالا عينيا أو عملا والتزاما في الذمة.[14]

2/ التضخم وعلاقته بالتمويل المصرفي الإسلامي

إن مشكلة التضخم تحدث نتاج ظواهر اقتصادية مركبة، إذ لا يسهم في تشكيلها عامل اقتصادي واحد كزيادة الكتلة النقدية أو سرعة تداولها، بل هي ناجمة عن تدهور إنتاجية بعض القطاعات الاقتصادية وارتفاع تكاليف الإنتاجية.

2-1/تعريف التضخم: يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما، ويتم حساب معدل التضخم باستخدام الصيغة التالية[15]:

المستوى العام للأسعار في السنة الحالية– المستوى العام للأسعار في السنة السابقة/ المستوى العام للأسعار في السنة السابقة x 100%

وعرفه Emile Jams على أنه:[16] "حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي، تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض".

مما سبق نستخلص أن ظاهرة التضخم تتحقق باستيفاء الشروط التالية:

- الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار؛
- الحركة الصعودية للأسعار تكون بصفة ذاتية.

2-2/ أنواع التضخم:

هناك عدة أنواع، غير أنها تشترك في خاصية وهي عدم قدرة وحدة النقد على أداء وظائفها التي وجدت من اجلها، وفيما يلي أهم هذه الأنواع:

2-2-1 على أساس إشراف الدولة على جهاز الأسعار: وفقا لهذا المعيار نميز بين:[17]

أ/ التضخم المكشوف: وهو التضخم الذي تكون فيه الزيادة في الأسعار والأجور إضافة إلى النفقات الأخرى تتصف بالمرونة النسبية، دون تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، ما يؤدي إلى تفشي ظاهرة التضخم، فترتفع مستويات الأسعار بمعدلات أكبر من زيادة التداول العام.

ب/ التضخم المكبوت: يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركة الأسعار عبر تحديدها للمستويات العليا لها، والدولة بتدخلها لا تقضي عليها، وإنما يكون هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية بصفة مؤقتة.

2-2-2 حسب القطاع الذي يحدث فيه التضخم: حسب هذا المعيار نميز بين نوعين من التضخم:[18]

أ/ التضخم السلعي: وهو الذي يحدث في في سوق أو قطاع سلع الاستهلاك، حيث يمكن هذا النوع منتجي السلع الاستهلاكية من تحقيق أرباح عالية.

ب/ التضخم الرأسمالي: وينشأ في سوق سلع الاستثمار، عندها يحقق المنتجون في الصناعات الرأسمالية أرباح عالية.

2-2-3 حسب مصدر التضخم: حسب هذا المعيار، نميز بين نوعين من التضخم:[19]

أ/ التضخم المحلي: وهو الذي داخل دولة ما نتيجة عوامل داخلية، تتصل باختلالات هيكلية، والسياسات التي تتبعها الدولة لمعالجة تلك الاختلالات.

ب/ التضخم المستورد: يحدث نتيجة العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم.

2-3/ علاقة التمويل المصرفي الإسلامي بالنزعة إلى التضخم:

من الآثار السلبية الخطيرة لنظام الفائدة (البنوك التقليدية)، ارتفاع أسعار السلع نتيجة إدراج نسبة الفائدة المدفوعة ضمن تكاليف إنتاجها[20]. فعملية الإقراض تتعلق أساسا بملاءة المقترض أو سمعته الائتمانية في ضمان الوفاء، وأفضل مؤشر لذلك هو ثروته الصافية عند الاقتراض فإنتاجية المشروع المنتظرة ليست الهم الأول للمقرض، ومن ثم ليس هناك ارتباط بين خلق النقود الجديدة و خلق الثروة الجديدة، لأنها لم تنشأ أصلا لهذا الغرض، وهناك العديد من الأنشطة غير المنتجة يمكن أن تكون مؤهلة للقروض المصرفية لملاءة هؤلاء الذين يبحثون عنها ومثال ذلك المضاربة.

فأرباح المصرف الناجمة عن الإقراض وخلق الائتمان لا تتوقف على الاستخدام المنتج لهذه الأموال، ومن ثم خلق الثروة الإضافية، فإنها تستمر حتى ولو لم تكن التوقعات مواتية، فيمكن أن تأتي أرباحها في مثل هذه الحالة من الارتفاع في الأسعار فحسب وهذا ما يخلق مصلحة راسخة في التضخم، فلا شيء يؤمن ارتفاع أرباح المصارف أفضل من ارتفاع مستوى الأسعار.

ومنه هناك علاقة أكيدة بين خلق النقود وخلق الثروة يمكن أن تنشأ بإخضاع عملية خلق الائتمان للاستثمار المنتج الذي ترتبط عائداته بالنتائج الفعلية للمشروع المنتج.[21]

3/ التمويل المصرفي الإسلامي و التضخم في الجزائر:

تعد ظاهرة التضخم من ابرز المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات دول العالم، وقد تختلف درجة حدته والمستوى المسموح به من دولة لأخرى، إلا أن خروجه عن السيطرة قد يسبب اختلالا وتدهورا كبيرا في القدرة الشرائية من جهة، وفقدان الثقة في العملة المحلية من جهة أخرى، وبالتالي هروب رؤوس الأموال الأجنبية للخارج، وهو

ما تسعى الجزائر إلى الحد منه باعتماد سياسات نقدية ومالية حسب الظروف الاقتصادية السائدة.

3-1/ أسباب التضخم في الجزائر:

توجد العديد من الأسباب الداخلية والخارجية لحدوث ظاهرة التضخم في الجزائر يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:[22]

ـــــــ **التضخم المستورد:** وذلك من خلال ارتفاع فاتورة الواردات، مما سينعكس حتما على أسعار السلع المستوردة لترتفع محليا؛

ـــــــ **ارتفاع تكاليف الإنتاج:** وذلك من خلال الزيادات في الأجور وبآثار رجعية، وارتباط جل المواد الأولية بالاستيراد؛

ـــــــ **زيادة الكتلة النقدية:** حيث عرفت الكتلة النقدية في الجزائر ارتفاعا كبيرا منذ 2001 حيث بلغ نموها (22.3% في 2001، 24.21% سنة 2007، 19.9% سنة2011، 10.9% سنة2012)، فساهمت في ارتفاع السيولة التي انتقل نموها من (63% في 2008 إلى 69.1% في 2010، و 69.5% في 2012 لتصل إلى 82% في 2015)، فأصبحت سيولة هيكلية (بنك).

ـــــــ **التوسع في الإنفاق العام:** وذلك من خلال اعتماد الدولة سياسات انفاقية توسعية مبنية على المخططات خاصة في فترات ارتفاع أسعار البترول مع إغفال التداعيات الاقتصادية المترتبة عن تلك السياسات.

3-2/ تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

الجدول 1: تطور مؤشر الرقم القياسي للأسعار ومعدل التضخم

السنوات	مؤشر أسعار الاستهلاك العام	معدل التضخم%
2010	136.23	3.90
2011	142.39	4.52
2012	155.05	8.89
2013	160.10	3.26
2014	164.77	2.92
2015	172.65	4.78
2016	183.70	6.40
2017	193.97	5.59
2018	202.25	4.27
2019	206.19	1.95
2020	211.13	2.40

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

يعكس معدل التضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويظهر من خلال الجدول ارتفاع كبير في مؤشر الأسعار خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع من 136.22 سنة 2010 إلى 211.13 سنة 2020 بمعدل ارتفاع يقدر بـــ55%، في حين سجلت معدلات التضخم ارتفاعا من 3.9% سنة 2010 ليسجل أعلى نسبة له في سنة 2012 بمعدل8.89%، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى الزيادة في أسعار المواد الغذائية بـــــ12.22%، ليسجل انخفاضا في سنوات 2013، 2014 و2015 عند معدل 4.78%، ليعود للارتفاع سنة 2016 بمعدل 6.40% نتيجة ارتفاع أسعار الملابس والأحذية و أسعر النقل والاتصال، فيما شهدت سنتي 2019و 2020 استقرار لمعدل التضخم عند معدل 2%، كل هذه التذبذبات لمعدلات التضخم كان نتاج انخفاض أسعار النفط مما أثر على القدرة الشرائية وارتفاع أسعار المواد الأساسية. والشكل التالي يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2010-2020

الشكل 1: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2010-2020.

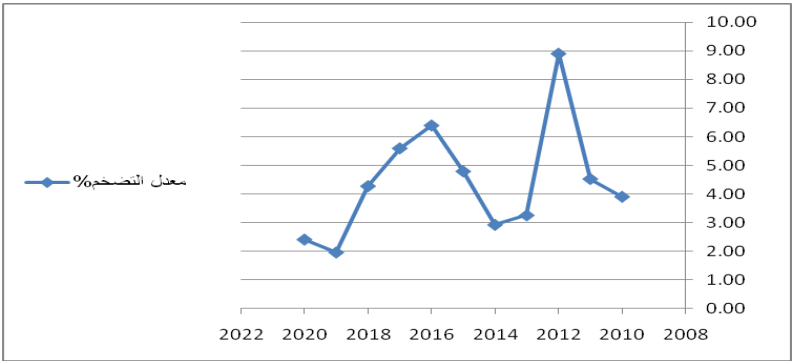

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

3-3 تطور التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر

3-3-1 نشأة البنوك الإسلامية في الجزائر:

بدأت التجربة الجزائرية في مجال الصيرفة الإسلامية بعد صدور قانون النقد والقرض10/90، والذي اعتبر الحجر الأساس في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، حيث تم اعتماد بنك البركة برأ س مال قدره 500,000,000 دج مختلط بين بنك BADR (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)، بدأ نشاطه فعليا في سبتمبر1990، وبصدور القانون 11/03 المؤرخ في 2003/09/26 وتماشيا مع بنوده بدأ البنك في تقديم جميع العمليات البنكية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وظل البنك الإسلامي الوحيد في الجزائر إلى غاية 2008 حيث تم اعتماد مصرف السلام الجزائر، وهو مصرف شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لحكام الشريعة الإسلامية، انشا كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي ويضم 22 مساهما من 04 دول عربية، بدأ نشاطه فعليا في أكتوبر 2008 برأس مال قدره 7,2 مليار دينار، تم رفعه إلى 10 مليار دينار سنة 2009، تماشيا مع القوانين الجزائرية.

كما يجب الإشارة إلى أن هناك بعض البنوك التقليدية سعت إلى فتح نوافذ لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية منها بنك الخليج، وفي التعديل الأخير لقانون النقد والقرض سنة 2020، حيث سمح للبنوك التقليدية بفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية. إلا أن البنوك

الإسلامية في الجزائر تواجه عوائق تكييف القوانين في علاقتها ببنك الجزائر، حيث تسري عليها القوانين مثل باقي البنوك.

3-3-2 تطور حجم التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر:

فيما يلي سنتناول تطور حجم التمويلات الممنوحة للزبائن، والودائع لدى المصارف الإسلامية في الجزائر، كما يظهر في الجداول الآتية:

الجدول 2: تطور حجم الودائع و التمويلات لمصرف السلام الجزائر الوحدة: بالآلاف دج

السنوات	تمويلات للزبائن	الودائع
2011	13,905,813	10,438,014
2012	20,695,161	16,125,515
2013	28,774,246	19,084,716
2014	23,939,475	15,409,819
2015	23,130,277	19,407,756
2016	30,845,987	29,084,236
2017	45,454,481	53,717,182
2018	75,399,606	70,615,294
2019	95,582,580	84,671,904
2020	101,771,998	110,488,355

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام.

نلاحظ من الجدول أن حجم التمويلات الممنوحة للزبائن من قبل مصرف السلام في تزايد، وهو ما يعكس الإقبال على منتجات التمويل الإسلامي، وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 70% من القروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال، للدفع بعجلة النشاط الاقتصادي، وفيما يخص الودائع شهدت السنوات الأولى من عمر المصرف (من 2011الى 2015)، إقبالا متزايدا بنسبة نمو قاربت 100%، لتتخطى في سنة 2016 نسبة التمويل الممنوح، وعموما شهد المصرف نمو متزايدا للودائع بالموازاة مع حجم التمويل والقروض المقدمة للمؤسسات والأفراد.

والشكل التالي يقدم نظرة أوضح لتطور نشاط مصرف السلام.

الشكل 2: تطور حجم التمويلات الممنوحة و الودائع في مصرف السلام الجزائر

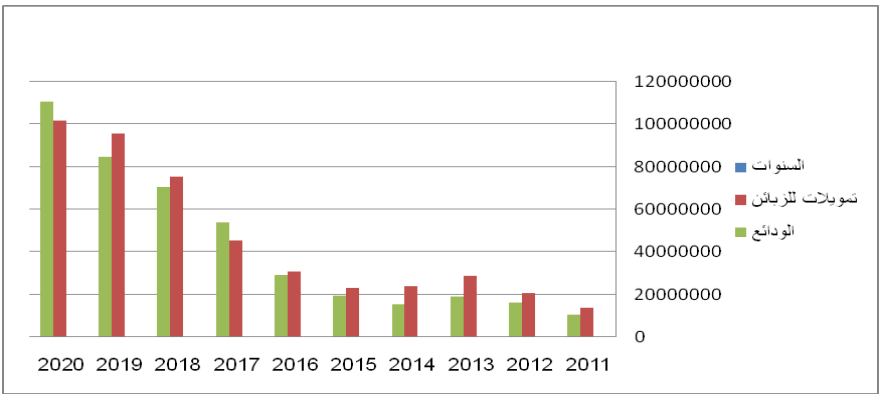

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام.

الجدول 3: تطور حجم التمويلات والودائع لبنك البركة الجزائري الوحدة: الآلاف دج

السنوات	تمويلات الزبائن	الودائع
2015	96,453,000	154,562,000
2016	110,711,000	170,137,000
2017	139,677,000	207,891,000
2018	156,460,000	223,995,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري.

يلاحظ من خلال أرقام الجدول أعلاه أن بنك البركة اكبر حجما من مصرف السلام، حيث يعتبر أول وأقدم بنك إسلامي في الجزائر، وبالنظر لإجمالي التمويلات الممنوحة للزبائن نلحظ أنها في ارتفاع مستمر، وخاصة بعد عودة التمويل الاستهلاكي بداية 2016، حيث خلال 09 أشهر بلغت التمويلات الاستهلاكية للأفراد 4.5 مليار دج، والتمويل العقاري 1.8 مليار دج، وبنسب زيادة في حجم التمويلات لا تقل عن 15% في كل سنة، وهو مؤشر على توسع نشاط البنك، بالمقابل يلاحظ أيضا نمو حجم الودائع نتيجة لسياسة البنك في استقطاب الودائع والسمعة الجيدة، حيث تشكل

التمويلات الممنوحة حوالي 65% من الودائع في المتوسط، والشكل الموالي يقدم نظرة توضيحية لما سبق.

الشكل 3: تطور حجم التمويلات والودائع لبنك البركة الجزائري

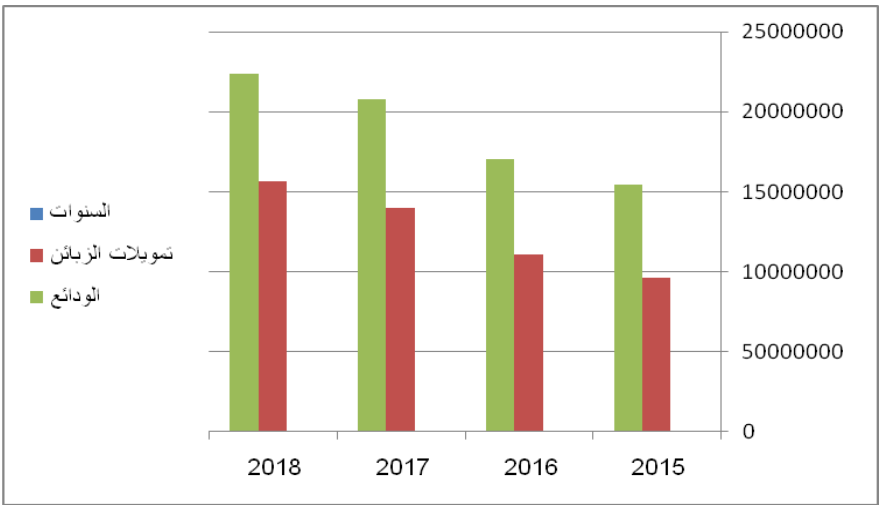

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري.

3-3-3 علاقة التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر بالتضخم:

من خلال الجداول والأشكال السابقة يتضح الارتفاع الملحوظ لمعدل التضخم سنة 2012 والذي بلغ8.89%، والتي لم تتعدى 5% في السنوات السابقة، ويمكن إرجاع ذلك إلى عوامل داخلية خاصة بسوء تنظيم أسواق الجملة والتجزئة، وهو ما انعكس على ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 12%، والملاحظ أن تمويلات مصرف السلام كانت موجهة لنشاطات الاستغلال بنسبة 70%، وهو تجسيد لمبادئ الصيرفة الإسلامية الرامية إلى توجيه المدخرات لخلق ثروة حقيقية وزيادة الإنتاجية، مما يعكس التأثير الضعيف للتمويل الإسلامي في ارتفاع معدل التضخم في سنة 2012، وشكلت سنة 2016 استثناءا حيث بلغ معدل التضخم 6.40%، ومن بين العوامل التي ساهمت في هذا الارتفاع وذلك بسبب إقرار الحكومة الجزائرية العودة للقروض الاستهلاكية، وارتفاع فاتورة الواردات بفعل نمو نشاط تركيب السيارات، وشهدت سنتي 2019 و2020 تراجعا في تمويلات الأفراد بفعل توقف نشاط مصانع تركيب السيارات في

الجزائر، وكما أشرنا سابقا فان انخفاض تكاليف الإنتاج والمواد الأولية المستوردة ساهم في انخفاض معدل التضخم عند 2%، ولعل الحدث الأبرز لسنة 2020 هو تفشي جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على جميع الأصعدة خاصة من الناحية الاقتصادية، حيث ساهمت في انكماش الاقتصاد الجزائري بـــــ4.6% نتيجة انخفاض صادرات المحروقات بـــــ33%، وتراجع أسعر النفط بـــــــ37%، الأمر الذي يؤكد أن التضخم يتأثر بصادرات المحروقات وفاتورة الواردات بدرجة أولى، وبنسب أقل يتأثر بالتمويل المصرفي الإسلامي.

خاتمة:

يسعى التمويل الإسلامي إلى تقديم منتجات تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما يعكس نمو حجم التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر بفعل القبول الذي حظيت به هذه الأخيرة، إلا أن التوسع في منح القروض الاستهلاكية يسهم في زيادة معدل التضخم، ولو بنسب ضعيفة.

ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- التمويل الإسلامي يسعى إلى خلق ثروة حقيقية مقابل خلق الائتمان، وذلك بالتركيز على دعم نشاطات الاستغلال؛
- ركزت سياسات المصارف الإسلامية في الجزائر على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة فاقت 70% من إجمالي التمويلات الممنوحة، باعتبارها حجر الأساس في العملية التنموية؛
- التضخم في الجزائر يتأثر بعدة عوامل منها حجم صادرات المحروقات وارتفاع فاتورة الاستيراد بدرجات أكبر من تأثير التمويل الإسلامي.
- الصيرفة الإسلامية في الجزائر تعاني من تكييف القوانين وعلاقتها ببنك الجزائر.

وفيما يلي يقترح الباحثين بعض التوصيات:

- ينبغي أن تقوم الحكومة بتطوير بيئة اقتصادية مستقرة وثابتة من شأنها أن تدعم قدرة البنوك على التنبؤ بمعدلات التضخم والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، بما يضمن استمرار البنوك التجارية في المنافسة على المدى الطويل؛
- إجراء إصلاحات هيكلية تمس مختلف القطاعات الاقتصادية، لتنويع الاقتصاد الجزائري، وتقليص التبعية لأسعار النفط؛ والتخفيف من حدة التضخم المستورد؛
- تكييف قوانين المنظومة المصرفية بما يتلاءم وخصوصية المصارف الإسلامية؛

المراجع

1 محمد بن موسى ونعيمة خالدي، "التمويل الإسلامي: قراءة في أهم الضوابط والصيغ" المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة الشلف– الجزائر، 2019، ص270.

2 غدير أحمد خليل، "العوامل المؤثرة على طلب التمويل ومنحه في البنوك الإسلامية–دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت– الأردن، سنة 2007، ص 34.

3 سليمان ناصر وبوشرمة عبد الحميد، "متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد7، سنة 2009، جامعة ورقلة–الجزائر، ص 309.

4 غدير أحمد خليل، مرجع سابق، ص 36.

5 ميموني بلقاسم وآخرون، "الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول"، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، مجلد 02، عدد 02 جوان 2018، ص 293.

6 عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، "تأصيل البناء النظري للتمويل الإسلامي: نظرية التمويل الإسلامية الحديثة"، المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة الشلف– الجزائر، 2019، ص64.

7فوزية قديد و خيرة بلحمري، "كفاءة صيغ التمويل الإسلامي في تعبئة الموارد المالية"، المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة الشلف– الجزائر، 2019، ص1794.

8عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مرجع سابق، ص 64.

9 سبع فاطمة الزهراء و قويدري محمد، "أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي- 32(02)، 2016. ص226.

10 عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، دار الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة- سوريا، 2013، ص58.

11 محمد بن موسى و نعيمة خالدي، مرجع سابق، ص275.

12 عبد الكريم يحياوي، "تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الحاضر والمستقبل في الجزائر"، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 03، عدد خاص أبريل 2020، ص244.

13 ميموني بلقاسم وآخرون، "الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول"، مرجع سابق، ص294.

14 عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية-جدة، ط1، 2004، ص 167.

15 أحمد خزاعلة ومحمد الخوالدة، "أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العائد في البنوك التجارية الأردنية للفترة 1990-2013" مجلة المنارة، مجلد 21، عدد01، سنة 2015، جامعة آل البيت- الأردن، ص450.

16 حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان –الأردن، الطبعة 01، 2011، ص 32.

17 عزري حميد و خوني رابح، "أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2020، ص216.

18 محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مطبوعة موجهة لطلبة الماجستير،جامعة الجزائر، 2003، ص211.

19 محمد العربي ساكر، نفس المرجع، ص212.

20 عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص35.

21 محمد نجاة الله صديقي، بحوث في النظام المصرفي الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز– جدة، الطبعة 01، 2003، ص 86.

22 سليم مجلخ و بشيشي وليد، "دراسة تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر للفترة 1970–2018"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، مجلد 11، عدد 03 خاص أبريل 2021، ص 16.